وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education & Scientific Research

مجلة السلام الجامعة
Journal of Alsalam University
علمية محكمة
للعلوم الانسانية

مجلة السلام الجامعة

مجلة فصلية محكّمة للعلوم الإنسانية

تُصدرها كلية السلام الجامعة

العدد الحادي والعشرون

المجلد الاول

الرقم الدولي للمجلة

(2522 - 3402)

ISSN - 2959555-X (Print)

ISSN - 29595541- (Electronic)

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74

كانون الأول

١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٥ م

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق:

(2127) لسنة 2015 ميلادية

مجلة

السلام الجامعة

مجلة فصلية محكمة للعلوم الإنسانية

تُصدرها كلية السلام الجامعة

للعلوم الانسانية

مجلّة

السلام الجامعة

مجلة فصلية محكمة للعلوم الإنسانية

تُصدرها كلية السلام الجامعة

العدد ٢١

كانون الأول ٢٠٢٥م

الرقم الدولي للمجلة (2522-3402)

ISSN - 2959-555X (Print)

ISSN - 2959-5541 (Electronic)

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74

حقوق النشر محفوظة

- الحقوق محفوظة للمجلة.
- الحقوق محفوظة للباحث من تاريخ تسليم البحث إلا في حالة تنازله خطياً.

﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾

[التوبة: ١٠٥]

١-اسم المجلة: مجلة السَّلام الجامعة
٢-اختصاص المجلة: العلوم الإنسانية والتطبيقية
٣-جهة الاصدار: كلية السَّلام الجامعة
٤-الموقع الالكتروني: www.alsalam.edu.iq
٥-البريد الالكتروني: journal@alsalam.edu.iq

المراجعة اللغوية:

أ.م.د. سعيد عبد الرضا خميس / اللغة العربية
أ. طارق العانى / اللغة الإنكليزية

الاشراف الطباعي والالكتروني:

أ.م.د. يوسف نوري حمه باقي

لغة النشر:

اللغة العربية، اللغة الإنكليزية

التحكيم العلمي:

البحوث التي تقبل للنشر في المجلة تعرض على أساتذة خبراء متخصصين تختارهم هيأة تحرير المجلة

مجالات التوزيع:

جمهورية العراق، والدول العربية، والدول الأجنبية على سبيل التبادل الثقافي والعلمي

مصادر التمويل: ذاتية

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية : **(2127)** لسنة **2015** ميلادية

الرقم الدولي للمجلة : **(3402 – 2522) (ISSN)**.

ISSN-2959-555X (Print)/ ISSN-2959-5541 (Electronic)

رئيس التحرير:

أ.د. عبد السلام بديوي يوسف الحديثي / عميد الكلية

نائب رئيس التحرير

أ.د. صبيح كرم زامل موسى الكناني / معاون العميد للشؤون العلمية

مدير التحرير:

أ.م. د. أحمد عباس محمد/ التخصص: فلسفة أصول الدين

قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية/ كلية السلام الجامعة

هاتف مدير التحرير :

٠٧٧١٠٠٤٥٥٦٦

هيئة تحرير مجلة كلية السلام الجامعة

١. الأستاذ الدكتور عبد السلام بديوي يوسف الحديثي / Professor Dr. Abdul Salam Badiwi Yousef Al-Hadithi
لغة عربية ـــ عميد كلية السلام الجامعة / رئيس التحرير
٢. الأستاذ الدكتور صبيح كرم زامل موسى الكناني / Professor Dr. Sabih Karam Zamil Musa Al-Kanani
إدارة تربوية ـــ معاون العميد للشؤون العلمية ـــ كلية السلام الجامعة / نائب رئيس التحرير
٣. الأستاذ المساعد الدكتور أحمد عباس محمد / Assistant Professor Dr. Ahmed Abbas Mohamed
فلسفة أصول الدين ـــ كلية السلام الجامعة / مدير التحرير
٤. الأستاذ الدكتور محسن عبد علي الفريجي / Professor Dr. Mohsen Abdel Ali Al-Fariji
علوم جغرافية ـــ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ العراق
٥. الأستاذ الدكتور كامل علي الويبة / Professor. Dr. Kamel Ali Al-Weba
علوم تاريخ ـــ جامعة بنغازي/ ليبيا
٦. الأستاذ الدكتور عبد الله بلحاج / Professor Dr. Abdullah Belhaj
لغة عربية ـــ جامعة سوسة / تونس
٧. الأستاذ الدكتور حنان صبحي عبد الله / Professor Dr. Hanan Sobhi Abdullah
تخطيط ستراتيجي ـــ مركز البحوث / بريطانيا
٨. الأستاذ المساعد الدكتور يوسف نوري حمه باقي /Assistant Professor. Dr. Yousef Noori Hama Baqi
فلسفة في الشريعة الإسلامية ـــ فقه مقارن، قسم الشريعة ـــ كلية العلوم الإسلامية / جامعة بغداد
٩. الأستاذ الدكتور عبد الله هزاع علي الشافعي / Professor. Dr. Abdullah Hazza Ali Al-Shafi'i
علم النفس الرياضي /كلية السلام الجامعة
١٠. الأستاذ الدكتور ماجد مطر عبد الكريم / Professor Dr. Majid Matar Abdel Karim
كلية السلام الجامعة
١١. الأستاذ الدكتور ردينة مطر عبد الكريم / Professor Dr. Rudina Matar Abdel Karim
كلية السلام الجامعة
١٢. الأستاذ المساعد الدكتور إبراهيم راشد الشمري / Assistant Professor Dr. Ibrahim Rashid Al-Shammari
إدارة أعمال تنمية بشرية /كلية السلام الجامعة
١٣. الأستاذ المساعد عنيد ثنوان رستم / Assistant Professor. Anaid Thanwan Rustom
رئيس قسم المالية والمصرفية /كلية السلام الجامعة

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله الطاهرين وصحبه أجمعين، وبعدُ:

بين يديك عزيزي القاريء، **العدد الحادي والعشرون** من «مجلة السّلام الجامعة» التي نهضت كالعنقاء من بين الركام وليداً شرعياً جامعياً بين أخواتها المجلات العلمية التي تعتمد المستوعبات العلميّة العالمية أحد أهم الجوانب في حساب المعدل التراكمي لتصنيف الجامعات والكليات في العالم. يحمل العدد بين طياته بحوثاً ودراساتٍ من نتاج أساتذة الكلية وعددٍ من الباحثين من خارجها، تخص موضوعات تتعلق بتخصصات الكلية (العلمية والإنسانية) وهي تعالج موضوعات حيوية تتعلق بحياة الفرد والمجتمع بشكلٍ علميّ منهجي، نرجو أن ينتفع منه المختصون والدارسون والمعنيون بالاختصاصات التي تنهض بها كلية السلام الجامعة، وطلبة الدراسات العليا وغيرهم داخل العراق وخارجه. ونرى من المناسب ونحن نصدر هذا العدد أن نقدّم شكرنا وتقديرنا العالي إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي على الدعم الذي قدّمه للتعليم الجامعي الأهلي، ونشكر كذلك السادة الباحثين الذين أسهموا في هذا العدد، وندعو الباحثين والمختصين إلى رفد المجلة والإسهام في أعدادها القادمة... ومن الله التوفيق والسداد وللعلم والعلماء الموفقية والازدهار، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ.د. عبد السلام بديوي يوسف الحديثي
عميد الكلية

دليل المؤلفين

١. تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تقع ضمن مجال تخصصها العلمي.

٢. أن يتسم البحث بالأصالة، والجدة، والقيمة العلمية، وسلامة اللغة، ودقة التوثيق.

٣. يمنح المؤلف الحقوق للمجلة بالنشر، والتوزيع الورقي والإلكتروني، والخزن، وإعادة استعمال البحث.

٤. أن يكون البحث مطبوعاً على الحاسوب بنظام (**office word 2010**) على قرص ليزري مدمج (**CD**) على شكل ملف واحد، وتزوّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية، ويمكن إرسال البحوث عبر بريد المجلة الإلكتروني.

٥. أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (**A4**).

٦. يُكتب في وسط الصفحة الأولى من البحث ما يأتي:

أ. عنوان البحث باللغة العربية.

ب. اسم المؤلف باللغة العربية ودرجته العلمية، وشهادته، وجهة انتسابه.

ت. بريد المؤلف الإلكتروني.

ث. الكلمات المفتاحية.

ج. ملخصان أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية، يوضعان في بدء البحث على أن لا يتجاوز الملخص الواحد (٢٥٠) كلمة.

٧. يكتب عنوان البحث في وسط الصفحة بحجم خط (١٦) **Bold**.

٨. يكتب اسم المؤلف في وسط الصفحة بحجم خط (١٢) **Bold**.

سياسة النشر

١. أن لا يكون البحث جزءاً من بحث سابق منشور، أو من رسالة جامعية قد نُوقِشَتْ، ويقدم الباحث تعهداً بعدم نشر البحث أو عرضه للنشر في مجلة أخرى.

٢. يشترط لنشر الأبحاث المستلة من الرسائل والأطاريح الجامعية موافقة خطية من الأستاذ المشرف وفقاً للأنموذج المعتمد في المجلة.

٣. يُبلغ المؤلف بقرار صلاحية النشر أو عدمها في مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ وصوله إلى هيأة التحرير.

٤. يلتزم المؤلف بإجراء تعديلات المحكّمين على بحثه وفقاً للتقارير المرسلة إليه، ومن ثم موافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة أقصاها (١٥) خمسة عشر يوماً.

٥. لا يحق للمؤلف المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ كتاب قبول النشر.

٦. لا تُعاد البحوث إلى مؤلفيها. سواء قُبلت أم لم تُقبل.

٧. يخضع البحث للتقويم السرّي من خبيرين لبيان صلاحيته للنشر.

٨. يدفع المؤلف أجور النشر البالغة (٠٠٠ , ١٢٥) مائة وخمسة وعشرين ألف دينار عراقي من داخل العراق، و(١٥٠) دولاراً من خارج العراق.

٩. يحصل المؤلف على نسخة من المجلة المنشور فيها بحثه.

١٠. تعبّر البحوث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

١١. لا تلتزم المجلة بنشر البحوث التي تخل بشرط من الشروط.

١٢. تلتزم المجلة بفهرسة ورفع البحوث التي تُنشر في المجلة في موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية **www.iasj.net**

دليل المقوِّمين

١. يُرجى من المقوم قبل الشروع بالتقويم، التثّبت من كون البحث المرسل إليه يقع في حقل تخصصه العلمي لتتم عملية التقويم.
٢. لا تتجاوز مدة التقويم (١٠) أيام من تاريخ تسلّم البحث.
٣. تذكر المقوِّم إذا كان البحث أصيلاً ومهما لدرجة تلتزم المجلة بنشره.
٤. يذكر المقوِّم مدى توافق البحث مع سياسة المجلة وضوابط النشر فيها.
٥. يذكر المقوِّم إذا كانت فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة، وتتم الاشارة إليها.
٦. يحدّد مدى مطابقة عنوان البحث لمحتواه.
٧. بيان مدى وضوح ملخص البحث.
٨. مدى إيضاح مقدمة البحث لفكرة البحث.
٩. بيان مدى عملية نتائج البحث التي توصّل إليها الباحث.
١٠. تجري عملية التقويم بنحو سري.
١١. يُبلغ رئيس التّحرير في حال رغب المقوِّم في مناقشة البحث مع مقوِّم آخر.
١٢. تُرسل ملاحظات المقوِّم إلى مدير التحرير، ولا تجري مناقشات ومخاطبات بين المقوِّم والمؤلف بشأن البحث خلال مدّة تقويمه.
١٣. يبلّغ المقوِّم رئيس التحرير في حال تبيّن للمقوِّم أن البحث مستل من دراسات سابقة، مع بيان تلك الدراسات.
١٤. يُحدد المقوِّم العلمي بشكل دقيق الفقرات التي تحتاج إلى تعديل من المؤلف.
١٥. تعتمد ملاحظات وتوصيات المقوِّم العلمي في قرار قبول النشر وعدمه.

تعهد نقل حقوق الطبع والتوزيع

إني الباحث .....

صاحب البحث الموسوم بـ(.....

.....

.....

.....

.....).

أتعهد بنقل حقوق الطبع والتوزيع والنشر إلى مجلة (السلام الجامعة).

التوقيع:

التاريخ:

تعهد الملكيّة الفكريّة

إني الباحث .....

صاحب البحث الموسوم بـ(.....

.....

.....

.....

.....).

أتعهد بأن البحث قد أنجزته، ولم يُنشر في مجلة أخرى في داخل العراق أو خارجه، وأرغب في نشره في مجلة (السلام الجامعة).

التوقيع:

التاريخ:

عناوين البحوث المقدمة لمجلة الكلية

ت	الباحث	عنوان البحث	رقم الصفحة
١.	أ.م.د. نوري نايف الزكم م.د. عبد الكريم حسن عبد	دلالات التقرير الإخباري التلفزيوني وانعكاساته على حقوق الإنسان في سياق العدوان على غزة	٢١-٤٠
٢.	أ.م.د. أحمد ضياء الدين شاكر	موانع القاضي من القضاء بالسمع والرؤية في الفقه الإسلامي والقانون العراقي / دراسة مقارنة	٤١-٧٠
٣.	أ.م.د. هاني باسل عبد اللطيف	القواعد الأصولية وأثرها على التشريعات الفقهية المتعلقة بحقوق الأقليات المسلمة في الدول غير الإسلامية	٧١-٩٠
٤.	أ.م.د. مروج غني جبار	البنية العصبية للغة / دراسة لسانية نحو فهم آليات الاستدعاء اللغوي	٩١-١١٨
٥.	أ.م.د. وسام ياسين جاسم	عبارةُ النَّص فِي السُّنة النّبويَّة فِي بَابِ العِبَادَات / نماذج تطبيقية	١١٩-١٤٢
٦.	أ.م.د. رياض عبد إبراهيم أ.م.د. سداد مولود سبع	الآليات والمصطلحات المعتمدة في المفاوضات الدولية / دراسة أسلوبية	١٤٣-١٥٨
٧.	أ.م.د. حاتم علو الطائي	الإعلام السياحي ودوره في تطوير السياحة في العراق	١٥٩-١٨٤
٨.	أ.م.د.عباس عبد جاسم	تحليل مقياس الألم النفسي على وفق نظرية السّمات الكامنة	١٨٥-٢١٤
٩.	أ.م.د. محمد رعد تحسين	العدالة في القانون المالي	٢١٥-٢٤٤

١٠.	أ. جميلة روكان رشيد أ.م. د إيمان خليفة إسماعيل أ.د. خالد خليل إبراهيم أ.د. مهند محمد صالح عطيه	تطور العتبات المقدسة عبر التاريخ / دراسة تحليلية للفنون والمعاني الثقافية	٢٦٤-٢٤٥
١١.	م.د. أسماء محمد عواد عيسى	مركز تكوين الفكر العربي وآثاره على العقيدة الاسلامية	٢٧٨-٢٦٥
١٢.	م.د. أثير حسين سلمان	الوظيفة الإصلاحية للعقيدة الإسلامية / من التنظير العقدي إلى التغيير الاجتماعي	٣٠٦-٢٧٩
١٣.	م.د. إشراق صبحي علوان	تأثير تمرينات خاصة لتطوير مطاولة السرعة والانجاز لركض (١٠٠) متر	٣٢٢-٣٠٧
١٤.	م.د. فلاح حسن عبد	دور الحركات الاجتماعية في التغيير الاجتماعي وبناء الدولة المعاصرة / مقاربة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي	٣٣٦-٣٢٣
١٥.	م.د. شهد محمد محمود القيسي	الدرس اللساني العربي بين النظرية والتطبيق	٣٥٦-٣٣٧
١٦.	م.د. مهند عباس جواد	إضافات الشيخ الشعراوي في تفسيره الخواطر / نماذج وتطبيقات من آيات التمكين	٣٨٢-٣٥٧
١٧.	م.د. سعد عبد عفتان منفي م.د. ضياء جمعه عوده محمد	الرّواةُ الذين لا يُحدّثون إلَّا عن ثقة في الكتب الستة	٤٠٢-٣٨٣
١٨.	م.د. أسامة عبد القادر فليح	تجزئة نصوص السنة النبوية وأثرها السلبي على مقصد الحديث	٤٢٢-٤٠٣
١٩.	م.د. جاسم طالب محمّد م.د. أحمد طالب محمد	أثر التّكرار في السّور القصار / دراسة نصيّة	٤٤٢-٤٢٣
٢٠.	م.د. خضير عباس ضاري	دور شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقتها باغتراب الشباب الجامعي العراقي / دراسة مسحية	٤٧٢-٤٤٣

٢١.	م.د. أنور عبد الحق عبد الله محمَّد	أثر الخليل في كتاب مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض	٤٧٣-٤٩٨
٢٢.	م.د. حامد حاجي حمزة	آراء الزمخشري (ت٥٣٨هـ) في كتاب مغني اللبيب جمع ودراسة	٤٩٩-٥٢٦
٢٣.	م.د. عبد الله حسين حسن الجنابي	التلفزيون العراقي وترسيخ قيم التنمية المستدامة / تحليل برامج التوعية البيئية والصحية	٥٢٧-٥٥٠
٢٤.	م.د. قتيبة خالد صبار الدليمي	آراء الإمام الخوارزمي الأصولية في كتاب "البحر المحيط في أصول الفقه" في الأدلة المتفق عليها / دراسة مقارنة	٥٥١-٥٧٢
٢٥.	م.د. عبد الجبار محسن علوان عبد	الرحمة وآثارها في المنظور الإسلامي	٥٧٣-٥٨٦
٢٦.	م.د. سعد نصيف محمد	تحول منهج الطبري بين الرواية والاجتهاد / دراسة تحليلية	٥٨٧-٦٠٤
٢٧.	م.د. ابتسام سلمان خليف الطائي م.د. سرمد مسلم علي الشمري	السياحة الرياضية نافذة جديدة للترويج السياحي	٦٠٥-٦١٨
٢٨.	م.د. أنغام حاتم عبود علي	الأحاديث الواردة في التحذير من نسيان القرآن الكريم بعد حفظه	٦١٩-٦٣٤
٢٩.	م.د. عبد القادر حسين صلبي طعان	أثر البنية السردية في السورة على استيعاب المفاهيم التعليمية / سورة يوسف أنموذجًا	٦٣٥-٦٥٢
٣٠.	م.د. أحمد علي شلال	الرِّسالةُ المَعْمُولةُ على سُوْرَةِ الأَنْعَامِ لملا خسرو (ت٨٨٥هـ) / دراسة وتحقيق	٦٥٣-٦٨٠
٣١.	م. صَفَا مُؤَيَّد حَمِيْد	البُنْيَةُ التَّرْكِيبِيَةُ للنَفِي الضِّمْنِي وَأَثَرُها الدِّلالِيّ فِي هَمْزِيَةِ البُوصِيرِيّ	٦٨١-٧٠٠

٣٢.	م.م. حسام محمد علي إشراف: أ.د. محمد جاسم محمد	الاختيارات الأصولية للإمام أبي المظفر السمعاني (ت:٤٨٩هـ) في كتابه قواطع الأدلة في الأصول (تعريف الاجماع وانعقاده وحجيته) انموذجًا	٧٠١-٧٢٤
٣٣.	م.م. فرح عبد حسين	أثر استخدام أنموذج ميرل وتنيسون في تحصيل طلبة الصف الخامس الأدبي في مادة التاريخ	٧٢٥-٧٣٦
٣٤.	م.م. عادل عبد اللطيف أحمد القيسي	تأثير استخدام الفديوات التعليمية في تحصيل طلاب الصف الأول لمادة العلوم	٧٣٧-٧٤٨
٣٥.	م.م. سوسن خيري عبد الله	تنظيم المعاهدات الدولية في دساتير الدول	٧٤٩-٧٦٨
٣٦.	م.د. إيمان جاسم محمد علي	مَصَادِرُ الدّرسِ الصَّوتِي فِي الدّرسِ اللّغَوِي القَدِيم	٧٦٩-٧٨٨
٣٧.	م.م. علي كريم جاسم عجرش م.م. طارق كريم جاسم عجرش	الاختلاف بين صيغ الفعل المضارع لمحمد محفوظ الترمسي (ت١٣٣٨هـ) / دراسة صرفية	٧٨٩-٨١٢
٣٨.	م.م. حميد محمد عبد الله صكر	فاعلية التدريس التكاملي بين الرياضيات والعلوم باستخدام أسلوب المشروعات الرقمية	٨١٣-٨٤٠
٣٩.	م.م. إبراهيم سمير موسى	بردة البوصيري وبديعية صفي الدين الحلي / موازنة فنية تحليلية	٨٤١-٨٦٠
٤٠.	م.م. دلال اكريم حسن القيسي	المؤثرات العقلية "الأضرار والعلاج" / دراسة في ضوء القرآن الكريم	٨٦١-٨٨٦
٤١.	الباحث: محمد اسماعيل حسين جياد آل عزيز	إمامة المرأة في الفقه الإسلامي / دراسة مقارنة	٨٨٧-٩٠٨
٤٢.	الباحث: كؤران قادر أحمد إشراف: أ.د. إسراء ياسين حسن	البُنيَةُ الصَّرفِيّةُ فِي كِتَابِ التّخمِيرِ بَينَ الاتّفاقَاتِ وَالرّدُودِ	٩٠٩-٩٣٠

٤٣.	الباحث: ريباز موفق ظاهر إشراف: أ.د. هيوا عبد الله كريم	الاختِلَافَاتُ الصَّرفِيَّةُ فِي صِيغَتَي المُثَنَّى وَالجَمعِ فِي القِراءَاتِ القُرآنِيَّةِ الرُّبعِ الثَّانِي مِن القُرآنِ الكَرِيمِ انمُوذَجًا / دِرَاسَةٌ صَرفِيَّةٌ دلَالِيَّةٌ	٩٣١-٩٥٤
٤٤.	الباحث: ياسر ماجد خليل الشجيري إشراف: أ.د. محمد شاكر رشيد الشيخلي	مَجمَعُ الأحكَامِ فِي فُرُوعِ الفِقهِ الحَنَفِيّ لِمُصطَفَى بِن إدرِيس البُرُوسَويّ مِن بِدَايَةِ المَخطُوطِ إلَى نِهَايَةِ كِتَابِ الطَّهَارَةِ / دِرَاسَةٌ وَتَحقِيقٌ	٩٥٥-١٠٠٨
٤٥.	الباحثة: هديل مجبل فليح حسن إشراف: أ.د. سلمان عباس عبد	ظاهرةُ الهمز في تقشير التفسير للغزنوي (ت٥٨٢هـ)	١٠٠٩-١٠٢٦
٤٦.	الباحثة: حنان قاسم كاظم معيجل إشراف: أ.د. ليلى حسن محمد الزوبعي	اختيارات ابن إدريس الحلي (ت٥٩٨هـ) من كتابه "سرائر الحاوي لتحرير الفتاوي" في كتاب الصيام / نماذج فقهية مقارنة	١٠٢٧-١٠٦٠
٤٧.	الباحثة: وسن نوري محمد كاظم إشراف: أ.د. محمد شاكر رشيد	أحكام الأهلية في الزواج عند الإمامية	١٠٦١-١٠٨٠
٤٨.	الباحثة: منى مهدي جدوع إشراف: أ.م.د. جاسم طه حمود علي	اختيارات الإمام البُرْزُلي (ت٨٤١هـ) في أحكام المساجد من كتابه "جامع مسائل الأحكام" / دراسة فقهية مقارنة	١٠٨١-١١٠٢
٤٩.	Asst. Instr. Khawla Ahmed Wali	The Transformation of Literature by Television / Impact and Evolution	١١٠٣-١١١٨
٥٠.	Dr. Osamah Abd Hamdi	An Analysis of Harold Pinter's The Homecoming's Modernist Absurdism	١١١٩-١١٣٦

آراء الزمخشري (ت٥٣٨هـ) في كتاب مغني اللبيب جمع ودراسة

Al-Zamakhshari's (d. 538 AH) views on the book Mughni al-Labib: Collection and Study

اعداد

م.د. حامد حاجي حمزة

Dr. Hamed Haji Hamza

hajihamed735@gmail.com

وزارة التربية / المديرية العامة لتربية بغداد الكرخ الثانية

الكلمات المفتاحية: آراء الزمخشري، مغني اللبيب، خلاف نحوي، جهود نحوية، أراء نحوية.

Keywords: Al-Zamakhshari’s views, Mughni al-Labib, grammatical disagreement, grammatical efforts, grammatical views.

ملخص البحث

ضم البحث آراء عالم كان له أثر واضح في العربية وفي التفسير وهو الزمخشري من خلال ما تم نقله من قبل عالم له اطلاع واسع على الآراء وهو ابن هشام في كتاب يوسم بكونه من حروف المعاني، وهو كتاب (مغني اللبيب)، فقد نقل ابن هشام العديد من آراء الزمخشري في الكتاب، وقد انتقى ابن هشام تلك الآراء بدقة في بيان القواعد النحوية، وقد تبين أنَّ ابن هشام كان دقيقا في النقل عن الزمخشري من خلال الرجوع إلى كتبه، فقد أبرز ما يراه الزمخشري في كتابه من آراء، كما بيّن الآراء التي كانت بعيدة عن رأي الجمهور، وما اعترض عليه من قبله أو من قبل العلماء الآخرين، كما ذكر ما وقع فيه الزمخشري من أوهام ، وقد وصف ابن هشام بعض الآراء بالاضطراب، وأحيانا بالتناقض، وغيرها من الأوصاف التي وسم آراء الزمخشري.

Research Summary

This research includes the opinions of a scholar who had a clear impact on Arabic and interpretation, namely Al-Zamakhshari, through what was transmitted by a scholar with wide knowledge of opinions, namely Ibn Hisham, in a book that is labeled as being from the letters of meanings, which is the book (Mughni Al-Labib). Ibn Hisham transmitted many of Al-Zamakhshari's opinions in the book, and Ibn Hisham carefully selected those opinions in explaining the grammatical rules. It became clear that Ibn Hisham was precise in transmitting from Al-Zamakhshari by referring to his books. He highlighted what Al-Zamakhshari saw in his book of opinions, and he also explained the opinions that were far from the opinion of the majority, and what was objected to by him or by other scholars. He also mentioned the delusions that Al-Zamakhshari fell into. Ibn Hisham described some opinions as confused, and sometimes contradictory, and other descriptions that characterized Al-Zamakhshari's opinions.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين، وآله الطيبين الطاهرين، وصحبه الميامين، وبعد: إنَّ البحث في تبيان جهود العلماء، ودراسة آراءهم يعدّ وسيلة من وسائل التوثيق المعرفي والعلمي من خلال الرجوع إلى كتبهم التي كتبوها، وكان الاختيار على عالم بارز وهو الزمخشري فقد تكرر اسمه كثيرا في كتاب المغني، وقد احتوى كتاب المغني آراء كثيرة للزمخشري نقلت من كتاب الكشاف والمفصل، ولا بد من إبراز تلك الآراء من خلال البحث في المسائل النحوية التي ذكرها ابن هشام ومعرفة دقة ما نقله ابن هشام، ومعرفة الاختلاف بين الزمخشري وغيره من النحويين، فكم من قول نسب إلى عالم ثم تبين خطأ النسبة التي تناقلها العلماء بعضهم عن بعض دون التحقق من مصادر العالم نفسه، وهذا البحث يوثق تلك الآراء بذكر المواطن التي نقل منها ابن هشام من كتب الزمخشري، وقد بيّن ابن هشام آراء الزمخشري، وذكر الآراء التي خالف فيها جمهور

النحاة، وقد يوافقه ابن هشام أحيانا، وقد يعترض عليه مرة أخرى، وقد وسم ابن هشام بعض الآراء بالفساد، وفي بعضها يتعجب لعدم انتباه الزمخشري لها، وأحيانا يصف كلامه بالاضطراب، كما أوضح ابن هشام بعض الأوهام التي وقع فيها الزمخشري، وكذلك ذكر بعض الردود والتعقيبات من قبل العلماء على الزمخشري ممَّا يتطلب البحث ودراسة تلك الآراء، ومن الأسباب التي تدعو إلى البحث أن كتاب المغني يعرف بكونه أحد كتب حروف المعاني لكنه لم يخل من ذكر الآراء المختلفة والتعقيبات والردود للنحويين من قبل ابن هشام أو غيره من النحويين ممَّا يتطلب تبيان ذلك وإبراز هذا الأمر.

وقد اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي منتقيا بعض المسائل من كتاب المغني بسبب كثرة الآراء التي ذكرها ابن هشام للزمخشري ممَّا يتطلب الانتقاء والاختيار، وقد قسم البحث إلى مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث، في المبحث الأول تناول البحث آراء الزمخشري، وفي المبحث الثاني: درس تعقبات ابن هشام على أوهام الزمخشري في الإعرابات، وفي المبحث الثالث: ذكر اعتراضات ابن هشام على الزمخشري، وفي المبحث الرابع: تناول البحث ردود العلماء على الزمخشري ثم ختم البحث بنتائج البحث وذكر المصادر.

التمهيد

- **أولًا: التعريف بالزمخشري:**

هو محمود بن عمر الملقب بأبي القاسم جارالله الزَّمَخْشَرِيّ، وأيضا يُعرَفُ بفخر خوارزم، وُلِدَ في خوارزم في مدينة زمخشر سنة (٤٩٧هـ)، وتوفي في خوارزم، ليلة عرفة سنة (٥٣٨هـ)، قدم إلى مدينة بغداد عدة مرات، وجاور مكة، كان حنفي المذهب، ومعتزليا في الاعتقاد، يوصف بكونه واسع العلم، وغاية في الذكاء، وهو يميل إلى المذهب البصري لكن له آراء انفرد بها، وله من المؤلفات: المفصل في النحو، والمؤلف في النحو، والكشاف عن حقائق التنزيل، وربيع الأبرار، والفائق في غريب الحديث، وغيرها من الكتب[١].

- **ثانيًا: التعريف بابن هشام الأنصاري بكتاب مغني اللبيب:**

هو عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاري المصري النشأة، ولد فِي ذِي الْقعدَة سنة (٧٠٨هـ) وتوفي سنة (٧٦١هـ)، كان شافعي المذهب ثم انتقل إلى المذهب الحنبلي، وقد سمع ديوان زهير بن أبي سلمى على يد أبي حيان، لكنه كَانَ كثير الْمُخَالفَة له، شَدِيد الانحراف عَنهُ، وله مؤلفات كثيرة منها: مُغْنِي اللبيب عَن كتب الأعاريب، وتَعْلِيق على ألفية ابْن مَالك، والتَّحْصِيل وَالتَّفْصِيل لكتاب التذييل والتكميل، والْمسَائِل السفرية فِي النَّحْو[٢].

---

١ – ينظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص٢٩٠ –٢٩٢ و بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩

٢ – ينظر بغية الوعاة ٢/ ٦٨–٦٩

- **ثالثًا: التعريف بكتاب مغني اللبيب:**

من أعظم ما كتبه ابن هشام هو كتاب المغني، فقد تضمن الكتاب دلالات الحروف واستعمالها، وذكر الخلافات التي ترد في تلك المعاني، كما تضمن الكتاب قواعد وأحكاما عامة في الصناعة النحوية وذكر ابن هشام في كتابه الخلافات النحوية والاعتراضات من قبل العلماء، كما رد هو على بعض العلماء في أمور يراها هي الأصوب، وقد قسم الكتاب إلى ثماني أبواب، تضمن الباب الأول تفسير دلالات حروف المعاني، وفي الباب الثاني ذكر الجملة وأقسامها وبين أنواع الجمل التي لها محل من الإعراب، والجمل التي لا محل لها من الإعراب، وفي الباب الثالث تحدث عن أشباه الجمل من الجار والمجرور والظرف،،وفي الباب الرابع تحدث عن الأحكام العامة التي يكثر دورانها ومن القبيح على المعرب عدم معرفتها، وفي الباب الخامس تناول الاعتراضات التي تعترض المعرب مثل مراعاة الصناعة النحوية وترك المعنى المراد، وفي الباب السادس نبه على أمور قد اشتهرت على المعربين، والصواب خلافها، وفي الباب السابع ذكر توجيهات في كيفية الإعراب، وفي الباب الثامن ذكر مجموعة من قواعد التوجيه الكلية التي يمكن أن يتخرج عليها ما ينحصر من المسائل النحوية، وهي تشبه قواعد أصول الفقه، ولأهمية الكتاب واحتياج الكتاب إلى شرح، فقد قام العديد من العلماء بشرحه منهم الدماميني (٨٢٦هـ)، كما وضع بعض النحويين عليه الحواشي، منهم الشُّمُنِّي (ت٨٧٢) والدسوقي (ت١٢٣٠هـ)، وقد قام بعضهم بشرح أبيات المغني منهم السيوطي (ت٩١١هـ)، وعبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ).

رابعًا: موقف ابن هشام من الزمخشري:

كان ابن هشام أمينا في النقل عن الزمخشري فقد نقل آراءه من كتبه بأمانة علمية وبدقة، وكان ينقل عنه مرة بالنص، ومرة أخرى بالمعنى، وقد اعترض على بعض آراءه، ولم يسلم بكل ما ذهب إليه الزمخشري، وقد ينقل ابن هشام رأي الزمخشري من دون تعقيب على رأيه، وأحيانا كان يصف بعض آراءه بالمبالغة كما في عده (هل) بمعنى (قد) دائما[١]، وأحيانا يعجب من رأيه [٢]، ففي قوله تعالى: ﴿بِما غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ﴾[٣]، أجاز كَون (ما) استفهامية [٤]، مَعَ رده على من أجاز في قوله تعالى: ﴿قالَ فَبِما أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِراطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[٥]، كون (ما) استفهامية

١ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٤٦٠
٢ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٣٩٤
٣ – سورة يس ٢٧
٤ – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٤/ ١١
٥ – سورة الأعراف ١٦

لشذوذ عدم حذف ألفها عند دخول حرف الجر عليها [١]، وأحيانا يصف توجيهات الزمخشري لبعض الآيات بفساد المعنى، فيقول: "وَمِمَّنْ ذكر هَذَا الْوَجْه الزَّمَخْشَرِيّ وَهُوَ فَاسد"[٢]، وأحيانا يصف آراءه بالوهم، قال ابن هشام: ((وَمن الْوَهم فِي الأول قَول الزَّمَخْشَرِيّ فِي ﴿ملك النَّاس إِلَه النَّاس﴾[٣] إِنَّهُمَا عطفا بَيَان، وَالصَّوَاب أَنَّهُمَا نعتان))[٤]، وقد يصف بعض آراءه بالاضطراب كما في رأيه في تعليق الفعل (يبلو) من العمل[٥] في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾[٦]، وقد يصف بعض آراءه بانها لا يعرفها كبراء النحويين كقوله في دلالة (أن) الزائدة على معنى التنبيه[٧] في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا ﴿وَلَمَّا أَن جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾[٨]، وقد يصف رأي الزمخشري بالإحكام كما في دلالة (أمَّا) على التوكيد، فقال: ((وَأما التوكيد فَقلَّ من ذكره، وَلم أر من أحكم شَرحه غير الزَّمَخْشَرِيّ، فَإِنَّهُ قَالَ فَائِدَة (أما) فِي الْكَلَام أَن تعطيه فضل توكيد تَقول: زيد ذَاهِب، فَإِذا قصدت توكيد ذَلِك، وَأَنه لَا محَالة ذَاهِب وَأَنه بصدد الذّهاب وَأَنه مِنْهُ عَزِيمَة قلت: أمَّا زيد فذاهب)) [٩]، وقد يعتذر عن الزمخشري في بعض الآراء بأنه لم ينتبه إلى النصوص القرآنية، فقد منع الزمخشري مجيء خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو) الشرطية اسما، قال ابن هشام: "وَقد وجدت آيَة فِي التَّنْزِيل وَقع فِيهَا الْخَبَر اسْما مشتقا، وَلم يتَنَبَّه لَهَا الزَّمَخْشَرِيّ، وَهِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾[١٠]"[١١].

المبحث الأول: آراء الزمخشري

لقد ذكر ابن هشام عدة آراء للزمخشري في المغني، ومن أمثلة ما ذكره من آراء ما يأتي:

المسألة الأولى: حذف المعطوف عليه من جملة حرف العطف (أم)

تحدث النحويون عن الحذف في جملة العطف، ومن ذلك حذف أحد أركانها، وهو المعطوف عليه، وقد قصر النحويون ذلك الأمر بحروف محددة، فقد جعل ابن هشام الأنصاري ذلك في حرفين

١ – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل٢/ ٩٢
٢ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٣٢٥
٣ – سورة الناس ٢–٣
٤ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٧٤٢
٥ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٥٤٦
٦ – سورة هود ٧
٧ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٥٢
٨ – سورة العنكبوت٣٣
٩ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٨٢
١٠ – سورة الأحزاب٢٠
١١ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٣٥٧

من حروف العطف، وهي الواو والفاء، فقال: "ويجوز حذف المعطوف عليه بالفاء والواو"[١]، وقصرها ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) على ثلاثة حروف، فقال: "جواز حذف المعطوف عليه استغناء عنه بالمعطوف، وذلك مع ثلاثة أحرف: الواو والفاء وأو إلّا أنه مع الواو كثير، ومع الفاء قليل، ومع أو نادر"[٢]، وذكر ابن هشام في المغني أن الزمخشري وحده أجاز حذف المعطوف عليه في حرف العطف (أم)[٣]، وَجوز ذَلِك الواحدي (ت ٤٦٨هـ) قبله أيضا[٤]، والقول الذي ذكره الزمخشري نجده في في تفسير قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاء إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾ [٥]، فقال: ((فكيف يقال لهم: أم كنتم شهداء؟ ولكن الوجه أن تكون أم متصلة على أن يقدر قبلها محذوف، كأنه قيل: أتدّعون على الأنبياء اليهودية؟ أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت)) [٦]، وقد اعترض أبو حيان على هذا الحذف مبررا أنه لا يجوز الحذف في جملة واحدة، والمراد فيها (أيهما)، فقال: ((أَنَّهُ جَعَلَ أَمْ مُتَّصِلَةً، وَأَنَّهُ حَذَفَ قَبْلَهَا مَا يُعَادِلُهَا، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَجَازَ حَذْفَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَلَا يُحْفَظُ ذَلِكَ، لَا فِي شِعْرٍ وَلَا غَيْرِهِ، فَلَا يَجُوزُ: أَمْ زَيْدٌ؟ وَأَنْتَ تُرِيدُ: أَقَامَ عَمْرٌو أَمْ زَيْدٌ؟ وَلَا أَمْ قَامَ خَالِدٌ؟ وَأَنْتَ تُرِيدُ: أَخَرَجَ زَيْدٌ؟ أَمْ قَامَ خَالِدٌ؟ وَالسَّبَبُ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحَذْفُ. أَنَّ الْكَلَامَ فِي مَعْنَى: أَيُّ الْأَمْرَيْنِ وَقَعَ؟ فَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ جُمْلَةٌ واحدة)) [٧].

المسألة الثانية: زيادة حرف الجر (من) بعد المعرفة

تحدث النحويون عن شروط زيادة حرف الجر (من)، وقد حدد أغلب النحاة البصريين شروط زيادتها بما يأتي [٨]:

١. أن تسبق بنفي أو شبه النفي وهو النهي والاستفهام.
٢. أن يكون مجرورها نكرة كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكائِي قالُوا آذَنَّاكَ ما مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ﴾[٩]، وذهب الكوفيون والأخفش (ت ٢١٥هـ) إلى جواز زيادتها من غير اشتراط أن يسبقها نفِي أو شبهه [١٠]، وإليه يميل ابن مالك (ت٦٧٢هـ) الذي يقول: "وتزاد لتنصيص

---

١ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣٦٠
٢ – تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد٧/ ٣٥٠٨
٣ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٦٥
٤ – التفسير البسيط ٣/ ٣٤٥
٥ – سورة البقرة١٣٣
٦ – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل١/ ١٩٣
٧ – البحر المحيط في التفسير١/ ٦٣٩
٨ – المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية٣/ ٥٩٧
٩ – سورة فصلت ٤٧
١٠ – المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية٣/ ٥٩٨

العموم او لمجرد التوكيد بعد نفي أو شبهه جارة نكرة مبتدأ او فاعلا او مفعولا به، ولا يمتنع تعريفه ولا خلوه من نفي او شبهه وفاقًا للأخفش" [١]، وذهب بعض النحويين إلى زيادتها مع المعرفة، ففي قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ الْقُرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَآئِهَا وَلَقَدْ جَاءتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾[٢]، قال الأخفش: "نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَآئِهَا صيّر "مِنْ" زائدة"[٣]، وذكر ابن هشام الأنصاري أنَّ الزمخشري جوز زيادتها مع المعرفة فقال: "وَجوز الزَّمَخْشَرِيّ فِي وَمَا أَنزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِن بَعْدِهِ مِنْ جُندٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ"[٤] الْآيَة كَون الْمَعْنى: وَمن الَّذِي كُنَّا منزلين، فجوّز زيادتها مَعَ الْمعرفَة"[٥]، وقد أجاز ابن مالك ذلك وذكر أمثلة كثيرة [٦]، منها قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[٧].

المسألة الثالثة: تعليق عمل أفعال القلوب بـ (كم) الخبرية

من أحكام أفعال القلوب (علم) وأخواتها تعليق عملها في اللفظ وإعمالها في الموضع[٨]، فتكون فتكون جملة التعليق في محل نصب عن المفعولين أو عن أحد المفعولين [٩]، كقوله تعالى: ((قَالُواْ تَاللّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ))[١٠]، والعلة في التعليق أنَّ ما بعد هذه الأفعال لها الصدارة في الكلام، والعامل أيضا له الصدارة فتدافعا، قال عماد الدين إسماعيل (ت٧٣٢هـ): ((وإنّما لم يعمل لفظا، لأنّ لام الابتداء وحرف النفي وحرف الاستفهام لهنّ صدر الكلام، والعامل له حكم التّصدر على معموله فتدافعا)) [١١]، وقد ذكر النحويون الأشياء التي تعلق عمل هذه الأفعال، قال سيبويه: ((ومن ذلك أيضًا قولك: قد علمت إنه لخيرٌ منك. فإنَّ ههنا مبتدأةُ و«علمت» ههنا بمنزلتها في قولك: لقد علمت أيهم أفضل، معلقةً في الموضعين جميعا)) [١٢] فقد ذكر (إنَّ) التي في خبرها اللام ضمن المعلقات، وذكر ابن مالك ضمن المعلقات لام الابتداء والاستفهام

---

١ – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص١٤٤
٢ – سورة الأعراف١٠١
٣ – معانى القرآن ١/ ٣٣٣
٤ – سورة يس٢٨
٥ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٤٢٨
٦ – شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٣٨
٧ – سورة الأحقاف٣١
٨ – شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٠
٩ – شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٦١
١٠ – سورة يوسف٧٣
١١ – الكناش في فني النحو والصرف ٢/ ٣٦
١٢ – الكتاب ٣/ ٢٢٠

والنفي[١]، وذهب الزمخشري إلى جواز التعليق بـ(كم) الخبرية ذكر ذلك في قوله تعالى : ((أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لا يَرْجِعُونَ)) [٢]، فقال: ((أَلَمْ يَرَوْا ألم يعلموا، وهو معلق عن العمل في كَمْ لأن كم لا يعمل فيها عامل قبلها، كانت للاستفهام أو للخبر)) [٣]، وقد ذكر ابن هشام قول الزمخشري، فقال: ((وَجوّز الزَّمَخْشَرِيّ فِي كم الخبرية والاستفهامية، وَلم يذكر النحويون أَن كم الخبرية تعلق الْعَامِل عَن الْعَمَل)) [٤]، وقد ذهب ابن هشام إلى تأييد رأي الزمخشري عند الحديث عن قوله تعالى: ((أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ))[٥]، فقال: ((وَكم "مفعول أهلكنا" وَالْجُمْلَة مفعول يهد يهد وَهُوَ مُعَلّق عَنْهَا، وَكم الخبرية تعلق خلافًا لأكثرهم))[٦].

المسألة الرابعة: دلالة (قد) الداخلة على الفعل المضارع على معنى التكثير

اختلف النحويون في دلالة (قد) الداخلة على الفعل المضارع أتدل على التقليل أم على التكثير؟، وقد يكون سبب هذا الاختلاف هو الاختلاف في تفسير كلام سيبويه الذي يقول: ((وتكون "قد" بمنزلة "ربما ". وقال الشاعر الهذلي:

قد أتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أنامِلُه كأنَّ أثوابَهُ مُجّتْ بفِرْصادِ

كأنه قال: ربما)) [٧]، فقد اضطرب ابن مالك في تفسير دلالة (قد) التي تساوي (رُبَّ)، فقد ذكر أنها للتقليل: ((فإطلاقه القول بأنها بمنزلة " ربما " تصريح بالتسوية بينهما في التقليل)) [٨] وفي موطن أخر يقول إنها للتكثير: ((والصحيح أن معنى "رُبَّ "التكثير، ولذا يصلح "كم" في كل موضع وقعت فيه)) [٩]، وممَّن ذهب إلى أنَّ مراده للتقليل ابن يعيش[١٠]، وذهب ابن هشام[١١] والسيوطي[١٢] أنَّ مراده أن (قد) بمعنى (رُبَّ) للتكثير، وقد أشار ابن هشام إلى أنَّ الزمخشري يذهب إلى أن (قد) تدل على التكثير[١٣]، وهذا ما ذكره الزمخشري في قوله تعالى : ((قَدْ نَرى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ

١ – شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٠
٢ – سورة يس ٣١
٣ – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٤/ ١٣
٤ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٦٥٧
٥ – سورة طه١٢٨
٦ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٧٦٨
٧ – الكتاب ٤/ ٢٢٤
٨ – شرح التسهيل ١/ ٢٩
٩ – شرح التسهيل ٣/ ١٧٦
١٠ – شرح المفصل ٥/ ٩٣
١١ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٢٣١
١٢ – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ٥٩٦
١٣ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٢٣١

فِي السَّماءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضاها))[١] ((قَدْ نَرى، ربما نرى، ومعناه: كثرة الرؤية)) [٢]، وللزمخشري رأي أخر يخالف ذلك، ذكره في المفصل، فقال: ((قد للتقليل: وتكون للتقليل بمنزلة ربما إذا دخلت على المضارع كقولهم: إنَّ الكذوب قد يصدق)) [٣]، وممَّا تقدم يظهر أن التقليل والتكثير يأتي من سياق الكلام، وليس من الحرف (قد) ولهذا قال المرادي (٧٤٩هـ): ((والحاصل أنها تفيد، مع الماضي، أحد ثلاثة معان: التوقع، والتقريب، والتحقيق. ومع المضارع أحد أربعة معان: التوقع، والتقليل، والتحقيق، والتكثير)) [٤].

المسألة الخامسة: (إذا) الفجائية ظرف زمان

اختلف النحويون في نوع (إذا) الفجائية على أربعة أقوال:

القول الأول: إنها حرف ابتداء، وهو رأي سيبويه الذي يقول: ((فإنْ قلتَ: لقيتُ زيدا وأَماَّ عمروٌ فقد مررتُ به، ولقيتُ زيدا وإذا عبدُ الله يَضربهُ عمروٌ فالرفعُ، إلاّ في قول من قال: زيدًا رأيتهُ وزيدا مررتُ به، لأنَّ أَمَّا وإذا يُقطَعُ بهما الكلامُ، وهما من حروف الابتداء يَصرفانِ الكلامَ إلى الابتداء)) [٥]، ومن الذين ذهبوا إلى ذلك المبرد (ت٢٨٥هـ) ، قال: ((ولـ " إذا " مَوضِع آخر، وَهِي الَّتِي يُقَال لَهَا حرف المفاجأة، وَذَلِكَ قَوْلك: خرجت فَإِذا زيدٌ)) [٦]، وهذا القول يخالف ما نُسِب إليه من من قبل ابن مالك[٧]، وابن هشام[٨] بأنَّه يراها ظرف مكان استنادا إلى قوله: ((فَأَمَّا (إِذا) الَّتِي تقع للمفاجأة فهي التي تسد مسد الْخَبَر، وَالِاسْم بعْدهَا مُبْتَدأ، وَذَلِكَ قَوْلك: جِئْتُك فَإِذا زيد)) [٩]، وقد رجَّح ابن مالك بأنها حرف، واستدل على صحة ذلك بثمانية أوجه، منها[١٠]: هي كلمة تدلّ على معنى في غيرها، وهي لا تقع إلَّا بين جملتين، وهذا لا يكون إلا في الحروف مثل (حتى) الابتدائية. كما أنها لا يأتي بعدها إلا جملة ابتدائية، وهذا لا يكون إلا في الحروف.

---

١ – سورة البقرة ١٤٤

٢ – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ١/ ٢٠١

٣ – المفصل في صنعة الإعراب ص٤٣٣

٤ – الجنى الداني في حروف المعاني ص٢٥٩

٥ – الكتاب ١/ ٩٥

٦ – المقتضب ٢/ ٥٧–٥٨

٧ – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص٩٤

٨ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص١٢٠

٩ – المقتضب ٣/ ١٧٨

١٠ – شرح التسهيل ٢/ ٢١٤

القول الثاني: ذهب ابن يعيش إلى أنها تكون مرة اسما، ومرة أخرى حرفا، قال : ((وتكون بمعنى المُفاجَأة، وهي في ذلك على ضَرْبين: تكون اسمًا، وتكون حرفًا. وإذا كانت اسمًا، كانت ظرفًا من ظروفِ الأمْكِنة، وإذا كانت حرفًا، كانت من حروف المعاني الدالةِ على المفاجأة)) [١].

القول الثالث: إنَّها ظرف مكان، وهو قول ابن الوراق (ت٣٨١هـ) [٢]، والعكبري[٣]، وقد نسب نسب ابن مالك إلى السيرافي (ت ٣٦٨هـ) القول بكونها ظرف مكان[٤]، ولكن هذه النسبة غير صحيحة، فقد قال السيرافي: ((" إذا " حرف دخل لمعنى المفاجأة ولا عمل لها)) [٥].

القول الرابع: إنَّها ظرف زمان، وهو قول نسبه ابن هشام الأنصاري إلى الزجاج (٣١١هـ)، وإلى الزمخشري[٦]، وقول الزمخشري ذكره عند تفسير قوله تعالى: ((قالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذا حِبالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّها تَسْعى)) [٧]، قال: ((يقال في «إذا» هذه: إذا المفاجأة. والتحقيق فيها أنها إذا الكائنة بمعنى الوقت، الطالبة ناصبا لها، وجملة تضاف إليها، خصت في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجأة الجملة ابتدائية لا غير)) [٨]، وقد ضعف ابن مالك كونها ظرفا، وذكر أدلة على بطلان ذلك منها لو كانت ظرفا فينبغي ربطها بالفاء إذا تصدرت جواب الشرط مثل: ((فإنْ لم تقم فعند مقامك أذهب))، وتغني عن خبر ما بعدها بنصب الخبر على الحال مثل: عندي زيد جالسا، ولما لم يكن ذلك فتعيّن الاعتراف بالحرفية ونفي الظرفية [٩].

المبحث الثاني: تعقبات ابن هشام على أوهام الزمخشري في الإعرابات

لقد أشار ابن هشام الأنصاري إلى أوهام وقع فيها الزمخشري في توجيه إعرابات بعض الآيات القرآنية، ومن المواطن التي أشار إليها:

١. الوهم في عدّ (أنْ) في قوله تعالى: ((مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَاّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ))[١٠] مصدرية:

---

١ – شرح المفصل ١/ ٢٤٠
٢ – علل النحوص٢٣٣
٣ – التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠١٠
٤ – شرح التسهيل ٢/ ٢١٤
٥ – شرح كتاب سيبويه ٣/ ٣٧٠
٦ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص١٢٠
٧ – سورة طه ٦٦
٨ – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل٣/ ٧٣
٩ – شرح التسهيل ٢/ ٢١٥
١٠ – سورة المائدة ١١٧

اختلف النحويون في نوع (أن)، وفي موقعها الإعرابي في النص القرآني، وقد نقل سيبويه (١٨٠هـ) عن الخليل (ت ١٧٠هـ) أنها حرف تفسير بمعنى (أي) ولا محل لها [١] ، ومن الذين ذهبوا إلى ذلك ابن السراج (ت ٣١٦هـ) [٢]، وابن مالك [٣]، وقد وضع العلماء عدة شروط لـ (أنْ) التفسيرية: التفسيرية: الأول: أن يكون ما قبلها كلاما تاما حتى تفسره، والثاني: أن يكون الفعل الذي تفسره فيه معنى القول وليس بقول، والثالث: أن لا يأتي بعد (أن) من صلة الفعل ؛ لأنَّ ذلك يجعلها من جملة الفعل وليس تفسيرا لها [٤].

ومنع الزمخشري أنَّها حرف تفسير في النص القرآني، فقال: ((إن جعلتها مفسرة لم يكن لها بدّ من مفسر. والمفسر إمَّا فعل القول، وإما فعل الأمر، وكلاهما لا وجه له. أمَّا فعل القول فيحكى بعده الكلام من غير أن يتوسط بينهما حرف التفسير، لا تقول: ما قلت لهم إلا أن اعبدوا اللَّه. ولكن: ما قلت لهم إلا اعبدوا اللَّه. وأمَّا فعل الأمر، فمسند إلى ضمير اللَّه عز وجل. فلو فسرته باعبدوا اللَّه ربى وربكم لم يستقم لأن اللَّه تعالى لا يقول: اعبدوا اللَّه ربى وربكم)) [٥]، وقد أجاز أن تكون حرف تفسير إن أمكن تأويل فعل (القول) على معنى الفعل (أمر)، فقال: ((قلت يحمل فعل القول على معناه لأن معنى (ما قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا ما أَمَرْتَنِي بِهِ). (ما أمرتهم إلا بما أمرتنى به)، حتى يستقيم تفسيره بأن اعبدوا اللَّه ربى وربكم.)) [٦]، وقد أجاز الزمخشري أن تكون (أن) مصدرية، وتكون هي وصلتها عطف بيان من الهاء في (به) [٧]، وعدَّ ابن هشام الأنصاري ذلك من الوهم الذي وقع فيه الزمخشري[٨]، وسبب الوهم في نظر ابن هشام أنَّ عطف البيان مثل النعت لا يجوز فيهما الإتباع على الضمير، فقال: ((فَكَمَا أَن الضَّمِير لَا ينعَت كَذَلِك لَا يعْطف عَلَيْهِ عطف بَيَان)) [٩]، وقد ذهب العكبري (ت٦١٦هـ) إلى ما ذهب إليه الزمخشري بكون (أن) مصدرية لكنه اختلف معه في موقعها مع الصلة فقد ذكر عدة أوجه في إعرابها مع الصلة، وهي الجر على البدلية من الهاء، أو النصب على المفعولية بفعل مقدر تقديره (أعني)، أو الرفع على كونهما خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هو) [١٠].

---

١ - الكتاب ٣/ ١٦٢
٢ - الأصول في النحو ١/ ٢٣٧
٣ - شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٥٢
٤ - شرح المفصل لابن يعيش٥/ ٨٤
٥ - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل١/ ٦٩٤-٦٩٥
٦ - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ١/ ٦٩٦
٧ - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ١/ ٦٩٦
٨ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٧٥٤
٩ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٤٩
١٠ - التبيان في إعراب القرآن» (١/ ٤٧٦

٢. **الوهم في نصب كلمة (الصراط) في قوله تعالى: ((فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ فَأَنَّى يُبْصِرُونَ))** [١] **على الظرفية:**

الصراط في النص الكريم معناه الطريق[٢]، وقد اختلف النحويون في سبب نصب كلمة (الصراط)، (الصراط)، فذكر الزمخشري ثلاثة أوجه [٣]:

الأول: أنه منصوب على نزع الخافض، والتقدير: ((فاستبقوا إلى الصراط)).

والثاني: منصوب على تضمين الفعل اللازم (استبق) معنى الفعل المتعدي (ابتدروا) فينصبه على أنه مفعول به.

والثالث: أنه منصوب على الظرفية المكانية، وقد أجاز ابن هشام الوجه الأول والثاني، وعدَّ القول الثالث ممَّا وهم به الزمخشري ؛ لأنَّ الصراط ظرف مختص، وينبغي ألا ينصب على الظرفية، فقال: ((وَإِنَّمَا يكون ظرفا مكانيا مَا كَانَ مُبْهما وَيعرف بِكَوْنِهِ صَالحا لكل بقْعَة كمكان وناحية وجهة وجانب وأمام وَخلف)) [٤] ، وقد ذكر عباس حسن (ت١٣٩٨هـ) أنّ الظروف المختصة يجوز نصبها على الظرفية في حال كون عاملها الأفعال (دخل، سكن، نزل) لكنه ذكر أنَّ الأحسن نصبها على المفعول به [٥].

٣. **الوهم في إعراب كلمة (تخاصم) في بعض القراءات في قوله تعالى: ((إِنَّ ذلِكَ لَحَقٌّ تَخاصُمُ أَهْلِ النَّارِ))** [٦] **على النعت لاسم الإشارة.**

قرئت كلمة (تخاصم) بالرفع – وهي قراءة جمهور القراء – على أنها خبر مبتدأ محذوف تقديره (هو) أو خبر ثانٍ لـ (إنَّ) أو بدل من كلمة (حق) [٧].

وقد قرأ ابن أبي عبلة كلمة (تخاصم) بالنصب على أنها صفة لاسم الإشارة (ذلك) [٨]، وهو قول الزمخشري الذي يقول : ((وقرئ بالنصب على أنه صفة لذلك، لأنَّ أسماء الإشارة توصف بأسماء الأجناس)) [٩]، وعدَّ ابن هشام ذلك من الوهم، فقال: ((وَقد مضى أَن جمَاعَة من الْمُحَقِّقين اشترطوا فِي

---

١ – يس ٦٦

٢ – إيجاز البيان عن معاني القرآن ٢/ ٦٩٣

٣ – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٤/ ٢٤

٤ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٧٥٠

٥ – النحو الوافي ٢ / ٢٥٣

٦ – سورة ص (٦٤)

٧ – ينظر التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٠٦ والتحرير والتنوير٢٣/ ٢٩٤

٨ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٧٤٨

٩ – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٤/ ١٠٣

فِي نعت الْإِشَارَة الِاشْتِقَاق كَمَا اشترطوا فِي غَيره من النعوت))[١] كما أنَّ نعت أسماء الإشارة لا يكون إلا محلى بأل[٢]، وقول الزمخشري وإن كان يخالف جمهور النحويين إلا أنه قول يمكن الأخذ به في توجيه تلك القراءة، ويجوز وجه ثان في توجيه قراءة ابن أبي عبلة، وهو الاتباع على أنَّه بدل من اسم الإشارة[٣].

٤. **الوهم في إجازة نعت (كم) الخبرية في قوله تعالى: ((وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا))** [٤]:

يذهب جمهور النحويين إلى عدم جواز نعت الأسماء المتوغلة في البناء كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام و(كم) الخبرية [٥]، وقد ذهب الزمخشري إلى جواز نعت (كم) الخبرية، فقال في النص القرآني السابق: ((و« هُمْ أَحْسَنُ» في محل النصب صفة لكم)) [٦]، وقدَ تَابَعَهُ أَبُو الْبَقَاءِ العكبري[٧]، وقد صوّب ابن هشام الإعراب، وعدَّ الجملة الاسمية « هُمْ أَحْسَنُ» نعت لكلمة (قرن)، فقال: ((وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيّ وَأَبُو الْبَقَاء فِي {وَكم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسن} إِن الْجُمْلَة بعد كم صفة لَهَا، وَالصَّوَاب أَنَّهَا صفة لقرن)) [٨]

٥. **الوهم في جعل الاسم المشتق عطف بيان في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ﴾**[٩]:

ذهب الزمخشري إلى إعراب كلمة (ملك) و(إله) عطف بيان[١٠]، وعلى هذا الرأي يجوز عنده مجيء عطف البيان في الأسماء المشتقة، وقد جعل ابن هشام ذلك من الوهم، فقال: ((اشتراطهم الجمود لعطف البيان، والاشتقاق للنعت، وَمن الْوَهم فِي الأول قَول الزَّمَخْشَرِيّ فِي {ملك النَّاس إِلَه النَّاس} إِنَّهُمَا عطفا بَيَان، وَالصَّوَاب أَنَّهُمَا نعتان))[١١]، وقد أجاب بعض العلماء عن سبب الذهاب إلى هذا الرأي، فقالوا: هذه المشتقات أجريت مجرى الجوامد[١٢]، كما أنَّ السبب في هذا الرأي هو

---

١ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٧٤٩
٢ – حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك٣/ ١٢٦
٣ – أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٥/ ٣٣
٤ – سورة مريم٧٤
٥ – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/ ١٤٩
٦ – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل٣/ ٣٦
٧ – التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٧٩
٨ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٧٦٥
٩ – سورة الناس ١–٣
١٠ – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٤/ ٨٢٣
١١ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٧٤٢
١٢ – ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١١/ ١٦١ ، و اللباب في علوم الكتاب ٢٠/ ٥٧٧

معنوي، قال البيضاوي (ت٦٨٥هـ): ((مَلِكِ النَّاسِ إِلهِ النَّاسِ عطفًا بيان له، فإنَّ الرب قد لا يكون ملكًا، والملك قد لا يكون إلهًا، وفي هذا النظم دلالة على أنَّه حقيق بالإعادة قادر عليها غير ممنوع عنها)) [١]، ورأي ابن هشام معتبر، وكذلك قول الزمخشري لكون النعت وعطف البيان متشابهين في بيان المتبوع، وأجاز السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) وجها ثالثا، وهو إعرابهما بدلا [٢].

المبحث الثالث: اعتراضات ابن هشام على الزمخشري

ذكر ابن هشام في مغني اللبيب بعض الاعتراضات على آراء الزمخشري، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

المسألة الأولى: الجملة الشرطية ليست جملة مستقلة

يرى أغلب النحويين أنَّ الجملة من حيث تصدرها تقسم إلى نوعين: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، قال ابن السراج: ((الجمل المفيدة على ضربين: إمَّا فعل وفاعل، وإما مبتدأ وخبر)) [٣]، وذهب وذهب أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) إلى تقسيمها إلى أربعة أنواع: الجملة الفعلية والجملة الاسمية والجملة الشرطية والجملة الظرفية[٤]، وقد ذهب الزمخشري إلى هذا التقسيم، فقال: ((والجملة على أربعة أضرب: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية)) [٥]، وذهب ابن هشام إلى التقسيم الثلاثي، فقال: ((انقسام الْجُمْلَة الى اسمية وفعلية وظرفية))[٦] ، وقد رد على الزمخشري في تقسيمه، فقال: ((وَزَاد الزَّمَخْشَرِيّ وَغَيره الْجُمْلَة الشّرطِيَّة وَالصَّوَاب أَنَّهَا من قبيل الفعلية)) [٧] والسبب في ذهاب ابن هشام إلى ذلك أنه لا عبرة بما تقدم من الحروف على نوع الجملة الاسمية أو الفعلية، نحو: (لعل أباك قادم) تبقى اسمية، و(هلَّا تقدمت) و(إن ذهب زيدٌ ذهبت معه) تبقى فعلية [٨].

المسألة الثانية: مجيء حرف العطف الواو للإباحة

المعنى العام لحرف العطف الواو هو لمطلق الجمع[٩]، وقد تستعمل الواو للإباحة، وقد أشار السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) إلى هذا المعنى، فقال: ((ممَّا يقع فيه " الواو " و" أو " بمعنى واحد: ما كان من التخيير بمعنى الإباحة كرجل أنكر على ولده مجالسة ذوي الزيغ والريب وأراد أن يعدل به إلى

---

١ – أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٥/ ٣٥٠
٢ – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون١١/ ١٦١
٣ – الأصول في النحو١/ ٦٤
٤ – الإيضاح ص: ٩٢
٥ – المفصل في صنعة الإعراب ص٤٤
٦ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٤٩٢
٧ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٤٩٢
٨ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٤٩٢
٩ – شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص٣٧١

مجالسة غيرهم فقال له:" دع مجالسة أهل الريب وجالس الفقهاء والقراء وأصحاب الحديث))[١]، ويلمح من كلام السيرافي أنَّ التخيير والإباحة لها نفس الدلالة، ولكن النحويون فرَّقوا بينهما في المعنى، قال ابن الأثير (ت٦٠٦ هـ): ((ويقارب معنى «الواو» في أحد أقسامها، تقول: جالس الحسن أو ابن سيرين فإن جالس أحدهما أو كليهما فقد امتثل الأمر؛ لأنّه لم يخيّره أن يجالس أيّهما شاء، إنّما أباح له مجالسة هذا الضرب من النّاس، ولو كانت «الواو» موضعها، وفعل أحدهما، كان مخالفا أمره؛ لأنّ «الواو» للجمع)) [٢]، وقال ابن الخباز(٦٣٩هـ) فقال: ((والفرق بين التخيير والإباحة: أنك في التخيير التخيير لا تجمع بين الشيئين، وفي الإباحة يجوز لك الجمع، والفرق بين "أو" في الإباحة وبين "الواو" أنه إذا قال: كل خبزًا أو تمرًا فأكل واحدًا من هذه الأشياء كان متمثلًا الأمر، ولو كانت كالواو لم يمتثل حتى يجمع بينهما كلهما)) [٣]، ومن الذين ذهبوا إلى جواز استعمال الواو في الإباحة بمعنى التخيير الزمخشري، قال: ((الواو قد تجيء للإباحة في نحو قولك: جالس الحسن وابن سيرين. ألا ترى أنّه لو جالسهما جميعا أو واحدًا منهما كان ممتثلا)) [٤]، وابن مالك: ((و "أو" لشك او تفريق مجرد أو ابهام أو اضراب او تخيير. وتعاقب الواو في الاباحة كثيرا)) [٥]، وقد ذكر ابن هشام قول الزمخشري وابن مالك، ورد عليهما فقال: ((وَزعم ابْن مَالك أَيْضا أَن أَو الَّتِي للإباحة حَالَة مَحل الْوَاو وَهَذَا أَيْضا مَرْدُود؛ لِأَنَّهُ لَو قيل: " جَالس الْحسن وَابْن سِيرِين" كَانَ الْمَأْمُور بِهِ مجالستهما مَعًا، وَلم يخرج الْمَأْمُور عَن الْعهْدَة بمجالسة أَحدهمَا هَذَا هُوَ الْمَعْرُوف من كَلَام النَّحْوِيين)) [٦].

المسألة الثالثة: مجيء الفاعل جملة

من الأمور التي قررها جمهور النحويين أنَّ الجملة لا يسند إليها[٧]، لهذا لا يجوز عندهم وقوع وقوع الجملة فاعلا، لكن بعض النحويين يرون جواز ذلك، وقد ذكر ابن هشام الأنصاري الخلاف في جواز ذلك، فقال: ((وَاخْتلف فِي الْفَاعِل ونائبه هَل يكونَانِ جملَة أم لَا؟ فَالْمَشْهُور الْمَنْع مُطلقًا، وَأَجَازَهُ هِشَام وثعلب مُطلقًا، نَحْو: يُعجبنِي قَامَ زيد، وَفصَّل الْفراء وَجَمَاعَة ونسبوه لسيبويه، فَقَالُوا: إِن كَانَ الْفِعْل قلبيا، وَوجد مُعَلّق عَن الْعَمَل، نَحْو: ظهر لي أَقَامَ زيد صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا، وحملوا عَلَيْهِ {ثمَّ بدا لَهُم من بعد مَا رَأَوْا الْآيَات ليسجننه حَتَّى حِين} [٨] وَمنعُوا يُعجبنِي يقوم زيد، وأجازهما هِشَام وثعلب ...

١ – شرح كتاب سيبويه٣/ ٤٤٠
٢ – البديع في علم العربية١/ ٣٦١
٣ – توجيه اللمع ص٢٨٦
٤ – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ١/ ٢٤١
٥ – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص١٧٦
٦ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٩٠
٧ – البديع في علم العربية ١/ ٩٤
٨ – سورة يوسف٣٥

وَمنع الْأَكْثَرُونَ ذَلِك كُله، وَأولُوا مَا ورد مِمَّا يُوهِمهُ)) [١]، وعند تفسير قوله تعالى: ((أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَساكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذلِكَ لَآياتٍ لِأُولِي النُّهى))[٢]، قال الزمخشري: ((فاعل فَلَمْ يَهْدِ الجملة بعده يريد: ألم يهد لهم هذا بمعناه ومضمونه.)) [٣]، وقد فهم ابن هشام الأنصاري الأنصاري من كلام الزمخشري أنه يذهب إلى جواز وقوع الجملة فاعلا، واعترض عليه، فقال: ((وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيّ الْفَاعِل الْجُمْلَة، وَقد مر أَن الْفَاعِل لَا يكون جملَة، وَكم مفعول أهلكنا، وَالْجُمْلَة مفعول يهد، وَهُوَ مُعَلّق عَنْهَا، وَكم الخبرية تعلق خلافًا لأكثرهم)) [٤] لكننا نجد في مواطن أخرى أنَّ الزمخشري لا يرى جواز وقوع الجملة فاعلا، ففي قوله تعالى: ((أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ)) [٥] قال عن فاعل (يهدِ): ((والفاعل ما دلّ عليه كَمْ أَهْلَكْنا لأنّ كم لا تقع فاعلة، لا يقال: جاءني كم رجل، تقديره: أو لم يهد لهم كثرة إهلاكنا القرون. أو هذا الكلام كما هو بمضمونه ومعناه)) [٦]، وهذا الأمر كرره أيضا في بيان فاعل الفعل (بدا) في قوله تعالى: ((ثمَّ بدا لَهُم من بعد مَا رَأَوْا الْآيَات ليسجننه حَتَّى حِين))،فقال :((بَدا لَهُمْ فاعله مضمر، لدلالة ما يفسره عليه وهو: ليسجننه، والمعنى: بدا لهم بداء، أى: ظهر لهم رأى ليسجننه)) [٧]، وبذلك يتبين أن الزمخشري موافق لرأي جمهور النحويين الذين يؤولون النصوص التي تدل على أنّ الفاعل جملة بتقديرات منها أن الفاعل يقدر من مضمون الجملة أو أنه ضمير مستتر[٨] ، ويجوز في الجمل المحكية أن تقع فاعلا، قال عباس حسن (ت١٣٩٨هـ): ((إن كانت الجملة مقصودًا لفظها وحكايتها بحروفها وضبطها جاز وقوعها فاعلًا؛ لأنها –بسبب قصد لفظها– تعتبر بمنزلة الفرد؛ كأن تسمع صوتًا يقول: "رأيت البشير"، فتقول: "سرني رأيت البشير"؛ فتكون الجملة كلها باعتبارها كتلة واحدة متماسكة، فاعلًا، مرفوعًا بضمة مقدرة على آخره، منع من ظهروها حركة الحكاية)) [٩].

المسألة الرابعة: ربط الجملة الاسمية الحالية بالضمير وحده

قد تكون الجملة الحالية جملة اسمية أو الفعلية، ولا بدَّ من رابط يربطها بجملة صاحب الحال، والرابط هو الواو أو الضمير، قال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ): ((إنّ الغرض من الضمير في الجملة

---

١ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٥٥٩
٢ – سورة طه ١٢٨
٣ – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٣/ ٩٦
٤ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٧٦٨
٥ – السجدة٢٦
٦ – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٣/ ٥١٦
٧ – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٢/ ٤٦٨
٨ – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٦/ ٤٩٤
٩ – النحو الوافي ٢/ ٦٧

الحاليّة رَبْطُها بما قبلها، فإذا وُجد إمّا الواو، وإمّا الضميرُ، وُجد ما حصل به الغرض)) [١]، ويجوز أن يكون الرابط في الجملة الاسمية الواو أو الواو والضمير معا، كقوله تعالى: ((وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ))[٢]، وفي هذا يقول عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ): ((إنّ الجملة إذا كانت من مبتدأ وخبر، فالغالب عليها أن تجيء مع «الواو» كقولك: «جاءني زيد وعمرو أمامه» و«أتاني وسيفه على كتفه»: فإن كان المبتدأ من الجملة ضمير ذي الحال، لم يصلح بغير «الواو» البتة، وذلك كقولك: «جاءني زيد وهو راكب» و«رأيت زيدا وهو جالس»، و«دخلت عليه وهو يملي الحديث» و«انتهيت إلى الأمير وهو يعبّئ الجيش»، فلو تركت «الواو» في شيء من ذلك لم يصلح)) [٣] ومن خلال كلام الجرجاني نفهم أنَّ ربط الجملة الاسمية بالضمير لا يجوز إلا ومعها الواو، وهذا الأمر تبعه فيه الزمخشري ، وعدَّ الربط بالضمير شاذا ونادرا، فقال: ((والجملة تقع حالًا. ولا تخلو من أن تكون اسمية فعلية، فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم: كلمته فوه إلى في، وما عسى أن يعثر عليه في الندرة.))[٤] فقد ربط الجملة الاسمية بالضمير الهاء في (فوه)، وقد اعترض عليه ابن هشام الأنصاري، وذكر أدلة على بطلان قوله، فقال: ((الْوَاقِعَة حَالا ورابطها إِمَّا الْوَاو وَالضَّمِير، نَحْو : {لَا تقربُوا الصَّلَاة وَأَنْتُم سكارى}[٥] أَو الْوَاو فَقَط نَحْو: جَاءَ زيد زيد وَالشَّمْس طالعة، أَو الضَّمِير فَقَط نَحْو: {ترى الَّذين كذبُوا على الله وُجُوههم مسودة}[٦] وَزعم أَبُو الْفَتْح فِي الصُّورَة الثَّانِيَة أَنه لَا بُد من تَقْدِير الضَّمِير أَي: طالعة وَقت مَجِيئه وَزعم الزَّمَخْشَرِيّ فِي الثَّالِثَة أَنَّهَا شَاذَّة نادرة وَلَيْسَ كَذَلِك لورودها فِي مَوَاضِع من التَّنْزِيل نَحْو { اهبطوا بَعْضكُم لبَعض عَدو}[٧]))[٨]، وما ذهب إليه الزمخشري من عدم جواز الربط بالضمير نجده قد أجازه كثيرا في تفسير تفسير الكشاف، وهذا ما قد ذكره محمد عبد الخالق عضيمة (ت١٤٠٤هـ) [٩] ، ومن أمثلة ذلك ما قاله

١ – شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣١
٢ – سورة البقرة٢٢
٣ – دلائل الإعجاز ص١٣٦
٤ – المفصل في صنعة الإعراب ص٩٢
٥ – سورة النساء٤٣
٦ – سورة الزمر٦٠
٧ – سورة البقرة٣٦
٨ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٦٥٦
٩ – دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/ ٥٩٠

قاله في قوله تعالى: ((وَجاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَها سائِقٌ وَشَهِيدٌ)) [١] ((ومحل « مَعَها سائِقٌ» النصب على الحال من « كل»))[٢]

المسألة الخامسة: الاعتراض بين الصفة والموصوف بالواو

تعد الصفة والموصوف من المتلازمات لهذا تأتي الصفة بعد الموصوف، وهو الغالب في العربية، كقوله تعالى: ((ذَلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ)) [٣]، وقد يفصل بينهما فاصل كالجار والمجرور كما في قوله قوله تعالى: ((يَوْمَ تَشَقَّقُ الْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ))[٤]، أو بالشرط كقوله تعالى: ((وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ)) [٥]، وقد اختلف النحويون في جواز الفصل بين الصفة والموصوف بالواو، وقد ذهب مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) إلى جواز ذلك، فقد قال في قوله تعالى: ((وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ)) [٦] ((قَوْله {إِلَّا وَلها كتاب مَعْلُوم} « كتاب» مُبْتَدأ، وَ« لها» الْخَبَر، وَالْجُمْلَة فِي مَوضِع نعت للقرية، وَيجوز حذف الْوَاو من وَلها لَو كَانَ فِي الْكَلَام)) [٧]، وقد تبعه في ذلك الزمخشري، قال: ((« وَلَها كِتابٌ » جملة واقعة صفة لقرية، والقياس أن لا يتوسط الواو بينهما كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾[٨] وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف)) [٩] وعدَّ الواو زائدة للتأكيد، وتدل على لصوق الصفة بالموصوف، واتصافه بها أمر ثابت[١٠]، وقد اعترض ابن هشام على الزمخشري، قال: ((وَمثله {وَمَا أهلكنا من قَرْيَة إِلَّا لَهَا منذرون} وَأما {وَمَا أهلكنا من قَرْيَة إِلَّا وَلها كتاب مَعْلُوم}، فللوصفية مانعان الْوَاو وَإِلَّا، وَلم يرَ الزَّمَخْشَرِيّ وَأَبُو الْبَقَاء وَاحِدًا مِنْهُمَا مَانِعا وَكَلَام النَّحْوِيين بِخِلَاف ذَلِك))[١١] وسبب الاعتراض أنَّ الصفة توضح الموصوف، فكما لا تفصل (إلا) بين المضاف والمضاف إليه، كذلك (إلا) لا تقع بين الصفة والموصوف؛ لأنّ ما بعد (إلا) في حكم الجملة المستأنفة، والصفة لا تستأنف[١٢]، ولهذا عُدِّت

---

١ – سورة ق ٢١

٢ – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٤/ ٣٨٦

٣ – سورة يوسف٦٥

٤ – سورة ق٤٤

٥ – سورة الواقعة ٧٦

٦ – سورة الحجر ٤

٧ – مشكل إعراب القرآن ١/ ٤١٠

٨ – سورة الشعراء٢٠٨

٩ – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٢/ ٥٧٠

١٠ – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٢/ ٧١٣ ، و ٣/ ٣٣٩

١١ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٥٦٥

١٢ – التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل٨/ ٣٠٠

الواو في (وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ) واو الحال، وما بعدها الجملة حالية في محل نصب، وجاز أن يأتي صاحب الحال نكرة (قرية) لأنها معتمدة على نفي[١].

المبحث الرابع: ردود العلماء على الزمخشري

لقد نقل ابن هشام بعض ردود العلماء على الزمخشري في بعض الآراء التي يراها، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

١. **رد الرَّازِيّ (ت ٦٠٦هـ) على الزَّمَخْشَرِيّ:** اختلف العلماء في جواز التخالف بين المعطوف والمعطوف عليه في النوع كعطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية، وقد تحدث الأُشْمُوني (ت٩٠٠هـ) عن الخلاف بين النحويين، فقال: ((في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال: "أحدها" الجواز مطلقًا، وهو المفهوم من قول النحويين، في نحو: "قام زيد وعمرو أكرمته". إن نصب "عمرو" أرجح؛ لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما. و"الثاني" المنع مطلقًا. و"الثالث" لأبي علي يجوز في الواو فقط)) [٢]، وفي قوله تعالى: ((وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفازَتِهِمْ بِمَفازَتِهِمْ لا يَمَسُّهُمُ السُّوءُ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ اللَّهُ خالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ لَهُ مَقالِيدُ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآياتِ اللَّهِ أُولئِكَ هُمُ الْخاسِرُونَ)) [٣]، ذهب الزمخشري إلى جواز عطف الجملة الاسمية على الفعلية، فقال: ((فإن قلت: بمَ اتصل قوله وَالَّذِينَ كَفَرُوا قلت: بقوله وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا أي ينجي الله المتقين بمفازتهم، والذين كفروا هم الخاسرون))[٤] وقد ذكر ابن هشام في المغني أنّ الرازي قد اعترض على الزمخشري[٥]، وقد قال الرازي: ((وَعَطْفُ الْجُمْلَةِ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ لَا يَجُوزُ))[٦]، وما ذهب إليه الرازي يناقضه ما ورد في نصوص قرآنية كثيرة تجوز عطف الجملة الاسمية على الفعلية[٧]، كقوله تعالى : ((رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ الْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لاَ يَفْقَهُونَ)) [٨]، فقد عطف الجملة الاسمية: «هم لا يفقهون» على الجملة الفعلية: « طُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ »، وقوله تعالى : ((قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنتَ

---

١ – شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣٩
٢ – شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢/ ٤٠٧
٣ – سورة الزمر ٦١–٦٣
٤ – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل٤/ ١٤٠
٥ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٧٦٠
٦ – مفاتيح الغيب ٢٧/ ٤٧١
٧ – البرهان في علوم القرآن٤/ ١١٠
٨ – سورة التوبة٨٧

مِنَ اللَّاعِبِينَ)) [١] فقد عطف الجملة الاسمية: « أَنتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ » على الجملة الفعلية: «أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ».

٢. **رد ابن الحاجب (٦٤٦هـ) على الزمخشري:**

من أدوات الشرط (لو)، وهي حرف مختص بالدخول على الفعل عند جمهور النحويين، وإن وقع بعدها اسم فهو على تأويل إضمار فعل بعدها يفسره الفعل الواقع بعدها[٢] كقوله تعالى: ((قُلْ لَوْ أَنْتُمْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا)) [٣]، وقد اشترط الزمخشري في (أنَّ) الواقعة بعد (لو) أن يكون خبرها جملة فعلية، ومنع مجيء الخبر اسما، نحو: لو أنَّ زيدا قادمٌ [٤]، وقد ذكر ابن هشام في المغني أنَّ ابن الحاجب قد رد ذلك[٥]، وممَّا قاله ابن الحاجب الحاجب في رده: ((قد أطلق أيضا ما يجب تقيده، وهو قوله: وجب في (أنَّ) الواقعة بعد (لو) أن يكون خبرها فعلا، وهذا ليس على إطلاقه ... ألَا ترى قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ}[٦]، وأقلام خبر)) [٧]، وقال ابن مالك في (٦٧٢هـ) في رده على الزمخشري: ((وما منعه شائع ذائع في كلام العرب)) [٨]، وقد ذكر أبياتا كثيرة في مجيء الخبر اسما.

٣. **رد أبي حيان (٧٤٥ هـ) على الزمخشري:**

أ. **في قوله تعالى: ﴿كَلَاّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾**[٩].

يعد (كلاَّ) حرفَ ردعٍ وزجر، وقد قرأ أبو نهيك: ((كلًا سيكفرون بعبادتهم))[١٠] بتنوين اللام، وفي تفسير هذا التنوين ذكر ابن هشام أنَّها مصدر للفعل (كَلَّ)، وهو الإعياء أي: كَلوا في دعواهم وانقطعوا أو من الكَلِّ وهو الثِّقَلُ[١١]، ويرى الزمخشري أنَّ (كلاَّ) حرف، وقد دخله التنوين بدلا من حرف الاطلاق، فقال: (ولقائل أن يقول: إن صحت هذه الرواية فهي كلا التي هي للردع، قلب الواقف عليها ألفها نونا كما في قواريرا)) [١٢] وقد نقل ابن هشام رد أبي حيان على الزمخشري، فقال: ((ورده

---

١ - سورة الأنبياء٥٥
٢ - البديع في علم العربية ٢/ ٤٣١
٣ - سورة الإسراء: ١٠٠
٤ - المفصل في صنعة الإعراب ص٤٤٣
٥ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٣٥٦
٦ - سورة لقمان: ٢٧
٧ - الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٩٦- ١٩٧
٨ - شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٧
٩ - سورة مريم ٨٢
١٠ - إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٢٤٠
١١ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٢٥١
١٢ - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل٣/ ٤١

أَبُو حَيَّان بِأَن ذَلِك إِنَّمَا صَحَّ فِي {سلاسل} لِأَنَّهُ اسْم أَصله التَّنْوِين، فَرجع بِهِ إِلَى أَصله للتناسب أَو على لُغَة من يصرف مَا لا ينْصَرف مُطلقًا أَو بِشَرْط كَونه مفاعل أَو مفاعيل)) [١].

ب. في قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذا طَلَّقْتُمُ النِّساءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[٢].

اختلف العلماء في دلالة اللام في (لِعِدَّتِهِنَّ)، وفي متعلقها، وقد ذكر محمد بن مصلح القوجي (٩٥١هـ) أنَّ الطلاق مقيد بحالة الطهر، ولا يجوز إطلاقه لهذا لا تكون اللام تدل على التوقيت، ولهذا فهي متعلقة بمحذوف مقدر، وفي حال دلالة اللام على التوقيت بمعنى (في) فهي متعلقة بالفعل (طلقوهن) [٣]، وقد ذهب الزمخشري إلى أنها متعلقة بحال محذوفة تقديرها (مستقبلات) وصاحب الحال الحال الهاء في (طلقوهن)، قال الزمخشري: ((فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ، فطلقوهن مستقبلات لعدتهن، كقولك: أتيته لليلة بقيت من المحرم، أي: مستقبلا لها)) [٤]، وقد نقل ابن هشام رد أبي حيان على الزمخشري في تقدير المتعلق [٥]، والذي قاله أبو حيان: ((وَتَقْدِيرُ الزَّمَخْشَرِيِّ هُنَا حَالًا مَحْذُوفَةٌ يَدُلُّ عَلَيْهَا الْمَعْنَى الْمَعْنَى يَتَعَلَّقُ بِهَا الْمَجْرُورُ، أَيْ مُسْتَقْبِلَاتٍ لِعِدَّتِهِنَّ، لَيْسَ بِجَيِّدٍ، لِأَنَّهُ قَدَّرَ عَامِلًا خَاصًّا، وَلَا يُحْذَفُ الْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ وَالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ إِذَا كَانَ خَاصًّا، بَلْ إِذَا كَانَ كَوْنًا مُطْلَقًا. لَوْ قُلْتَ: زَيْدٌ عِنْدَكَ أَوْ فِي الدَّارِ، تُرِيدُ: ضَاحِكًا عِنْدَكَ أَوْ ضَاحِكًا فِي الدَّارِ، لَمْ يَجُزْ. فَتَعْلِيقُ اللَّامِ بِقَوْلِهِ: فَطَلِّقُوهُنَّ، وَيُجْعَلُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ هُوَ الصَّحِيحُ)) [٦]، وسبب رد أبي حيان أنَّه يرى إذا وقع المجرور حالا يقدر عامله المحذوف بـ (كون) مطلقا، وهو (كائن أو مستقر) أو (كان أو استقر)، ولا يجوز تقدير عامل خاص له، نحو (مستقبلات)، و(قائم) و(جالس)، وقد رد السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) على أبي حيان، فقال: ((وفي مناقَشَتِه نظرٌ لأنَّ الزمخشري لم يَجْعَل الجارَّ حالًا بل جَعَلَه متعلِّقًا بمحذوف دَلَّ عليه معنى الكلامِ)) [٧].

نتائج البحث

١. كان الزمخشري يميل إلى المذهب البصري، لكنه لم يكن متعصبا لآرائهم، فقد كانت له آراء تخالف ما ذهبوا إليه، وقد انفرد بآراء كزيادة حرف الجر (من) مع المعارف.
٢. كان ابن هشام دقيقا في النقل عن الزمخشري، وكان ينقل الآراء مرة بالمعنى، ومرة أخرى ينقل الكلام بالنص.

---

١ – **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص ٢٥١– ٢٥٢ ، وينظر البحر المحيط في التفسير ٧/ ٢٩٦**
٢ – **سورة الطلاق ١**
٣ – **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي ٨/ ٢٣٧**
٤ – **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٤/ ٥٥٢**
٥ – **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٥٨٦**
٦ – **البحر المحيط في التفسير ١٠/ ١٩٦**
٧ – **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٠/ ٣٥٢**

٣. أغلب الآراء التي نقلها ابن هشام عن الزمخشري كانت من كتاب تفسير الكشاف، ويليه كتاب المفصل.
٤. أشار ابن هشام إلى أوهام وقع فيها الزمخشري في الإعرابات في بعضها تحتمل الصواب، وبعضها يمكن أن تكون رأيا معتبرا.
٥. في بعض الآراء كان للزمخشري قولان الأول يخالف فيها جمهور النحويين وقول ثان يوافق فيه الجمهور، وقد نبه ابن هشام إلى ذلك في موطن واحد وهو تقدير المعطوف عليه المحذوف بعد همزة الاستفهام، وأغفل الإشارة في موطن آخر إلى هذا الأمر كما في رابط الجملة الاسمية الحالية بالضمير وحده.
٦. كانت بعض الاعتراضات من قبل ابن هشام على الزمخشري قد نبه عليها شيخه أبو حيان في تفسيره، لكنه لم يشر إلى ذلك في بعض المواطن، وأحيانا يشير إلى ذلك.
٧. ذكر ابن هشام اعتراضات النحويين على آراء الزمخشري، وهم الرازي وابن الحاجب ابن مالك وأبو حيان.
٨. في بعض الآراء كان ابن هشام يوافق فيها الزمخشري، وإن كان رأي الزمخشري منفردا به كالتعليق بكم الخبرية.
٩. في بعض الآراء يذكر ابن هشام من دون ذكر وصف لها، وأحيانا يصفها بأوصاف كالاضطراب والفساد والوهم، وقد يصفها بالإحكام، وأحيانا يعتذر عنه بأنه لم ينتبه إلى ذلك.

المصادر والمراجع

١. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
٢. إعراب القراءات السبع وعللها.، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق : د عبد الرحمن العثيمين، مكة المكرمة – جامعة أم القرى، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
٣. أنوار التنزيل وأسرار التأويل،ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي (ت٦٨٥هـ)تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى – ١٤١٨ هـ.
٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٥. إيجاز البيان عن معاني القرآن، محمود بن أبى الحسن بن الحسين النيسابوري (ت نحو ٥٥٠هـ)تحقيق: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي،: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ.

٦. الإيضاح، أبوعلي الحسن بن أحمد الفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٧. الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب (٦٤٦هـ) تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني – العراق (بدون تاريخ).
٨. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت.
٩. البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات، ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.
١٠. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.
١١. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان، صيدا.
١٢. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت٦١٦هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
١٣. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت١٣٩٣هـ) الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس سنة النشر: ١٩٨٤هـ.
١٤. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د.حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ – ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ – ٢٠١٣ م.
١٥. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ) تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
١٦. التَّفْسِيرُ البَسِيْط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي (ت ٤٦٨هـ)، أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراه بجامعة محمد بن سعود،، الناشر: عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.

١٧. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.
١٨. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز (٦٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
١٩. الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)تحقيق: د فخر الدين قباوة– الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
٢٠. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
٢١. حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي، محمد بن مصلح القوجي (٩٥١هـ)، صححه : محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية – لبنان ١٩٩٩م.
٢٢. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.
٢٣. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (ت١٤٠٤ هـ) تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة الطبعة: بدون.
٢٤. دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ) تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى،١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م.
٢٥. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن جمال (ت ٦٨٦ هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
٢٦. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني (ت ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
٢٧. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م.
٢٨. شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش الموصلي(ت ٦٤٣هـ)،قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

٢٩. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
٣٠. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ) تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.
٣١. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
٣٢. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
٣٣. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧هـ.
٣٤. الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل (ت ٧٣٢ هـ)،دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
٣٥. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الدمشقي (ت٧٧٥هـ) تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.
٣٦. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب المالكي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت.
٣٧. معانى القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٣٨. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٦هـ) دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠هـ.
٣٩. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو، الزمخشري (٥٣٨ هـ) تحقيق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى.
٤٠. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ) تحقيق: مجموعة محققين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى / مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

٤١. المقتضب، محمد بن يزيد، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة.، عالم الكتب. – بيروت، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ.
٤٢. النحو الوافي، عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، الطبعة: الخامسة عشرة.
٤٣. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.
٤٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

مجلة السلام الجامعة
للعلوم الانسانية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

AL-SALAM UNIVERSITY COLLEGE JOURNAL

No. 21
part 1

الرقم الدولي للمجلة
(2522 - 3402)
ISSN - 2959555-X (Print)
ISSN - 29595541- (Electronic)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74

December
A.H 1447- A.D 2025

Registration No. at the House
Of books and documents:
(2127) - year (2015)

مكتب دلير